

ردملا ٢٠٩X-١٦٠٧



العدد العشرون
شوال ١٤٢١هـ - يناير ٢٠٠١م

دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي



مجلة

كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية

إسلامية
فكرية
محكمة

المحتويات

- الافتتاحية
- ١٦-١١ مدير التحرير
- الحُيرَةُ فِي النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَةِ
- ٥٢-١٩ نبيل حامد خضر
- مُوَازَنَةٌ بَيْنَ كِتَابِ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، لِأَبِي بَكْرٍ بِنِ الْعَرَبِيِّ
وَكِتَابِ الْإِيضَاحِ لِنَاسِخِ الْقُرْآنِ وَمَنْسُوخِهِ، لِمَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبِ الْقَيْسِيِّ
- ٨٢-٥٣ أ.د. أحمد حسن فرحات
- نَظَرَاتٌ فَا حِصَّةٌ فِي رِسَالَةٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿إِنْ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾، الْمَنْسُوبَةِ إِلَى الْإِمَامِ ابْنِ طُولُونٍ
- ١٠٥-٨٣ د. عبد الحكيم الأنيس
- مَسَائِلُ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، دَرَاةٌ وَتَحْقِيقٌ،
- ١٦٤-١٠٧ أ.د. عامر حسن صبري
- الصُّحَابَةُ وَعَدَاةُ تَهُمُّ
- ٢٠٥-١٦٥ د. عبد العزيز أحمد الجاسم
- الْعَالَمُ الْإِسْلَامِيُّ وَتَحْدِيثَاتُ الْعَوْلَمَةِ
- ٢٣٧-٢٠٧ أ.د. سعد الدين السيد صالح
- تَطَوُّرُ دَرَاةِ السَّيْرَةِ النَّبَوِيَّةِ بَيْنَ وُلَيْمِ مِيورٍ وَدِيْقِيدِ ص. مَارْكُولِيوِث
- ٢٧٢-٢٣٩ د. ناصر عبد الرزاق الملا جاسم
- الْأَثَرُ الْاِقْتِصَادِيُّ لِلصَّيرْفَةِ وَالصَّيَارْفَةِ فِي الدَّوْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
حَتَّى الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهَجْرِيِّ / الْعَاشِرِ الْمِيْلَادِيِّ
- ٢٠٢-٢٧٢ د. خالد إسماعيل نايف الحمداني
- تَفْسِيرُ مَقْصُودِ الْمُتَكَلِّمِ فِي التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ
- ٢٣٢-٢٠٢ د. أحمد شيخ عبد السلام
- التَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ، تَعْرِيفُهُ وَطَبِيعَتُهُ،
- ٢٤٦-٢٣٢ د. محمود الجاسم
- فِي التَّحْلِيلِ الْاِجْتِمَاعِيِّ لِلظَّاهِرَةِ النَّحْوِيَّةِ
الْمَثَالُ النَّحْوِيُّ فِي كِتَابِ سَبْيُوِيهِ بَيْنَ الدَّلَالَةِ الْاِجْتِمَاعِيَّةِ وَالْقَاعِدَةِ النَّحْوِيَّةِ
- ٢٧٠-٢٤٧ د. حسن خميس الملح
- النَّصُّ وَمُحِيْطُهُ
- ٢٨٢-٢٧١ أ.د. حسن الأمراني
- كَشَافٌ بَعْنَوَائَاتِ الْبَحُوْثِ وَأَسْمَاءِ مُؤَلِّفِيهَا مِنْ الْعَدَدِ الْأَوَّلِ إِلَى الْعَدَدِ الْعَشْرِيْنَ
- ٢٩٤-٢٨٢ د. عطية أحمد محمد الوهبي

التَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ

((تَعْرِيفُهُ وَطَبِيعَتُهُ))

د. محمود الجاسم (*)

مُلَخَّصُ الْبَحْثِ:

يستعرضُ البَحْثُ مصطلحَ «التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ» الَّذِي ذاعَ فِي الدَّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْحَدِيثَةِ، فَيَعْرِفُهُ، وَيُبَيِّنُ طَبِيعَتَهُ. وَقَدْ وَقَفَ الْبَحْثُ عِنْدَ كَلِمَةِ «تَحْلِيلٍ»، وَكَشَفَ عَنِ مَعْنَاهَا اللَّغَوِيَّةِ، وَتَطَوَّرَهَا الدَّلَالِيَّةِ، وَكَيْفَ شَكَّلَتْ مَعَ كَلِمَةِ «نَحْوٍ» مِصْطَلِحًا مُعَيَّنًا. وَيُبَيِّنُ أَنَّ «التَّحْلِيلَ النَّحْوِيَّ» يَدْرُسُ عِناصِرَ النِّظامِ التَّرْكِيبِيِّ، فَيَحْدُدُهَا، وَيُفَسِّرُهَا، وَيَبْرُزُ خِصَائِصَهَا وَمَعَانِيَهَا، وَتُضَافِرُهَا فِي تَشْكِيلِ هَذَا النِّظامِ. وَيَدُلُّ إِلَى الْبَاحِثِينَ الَّذِي اسْتَعْمَلُوا هَذَا الْمِصْطَلِحَ، وَيُورِدُ آرَاءَهُمْ، وَيُنَاقِشُهُمْ فِيهَا، وَيَبْرُزُ اخْتِلَافَهُمْ فِي مَنَهِجِ التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ، إِذْ ثَارَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْقَدَمَاءِ، وَقَدَّمَ نَظْرِيَّةً جَدِيدَةً، وَسَارَ آخَرُونَ عَلَى سَنَنِ الْأَوَائِلِ الَّذِينَ رَاعَوْا فِي تَحْلِيلَاتِهِمْ مَا يَتَّصِلُ بِالنِّظامِ التَّرْكِيبِيِّ مِنْ أُمُورٍ، إِذْ عُنُوا بِالدَّلَالَةِ السِّيَاقِيَّةِ، وَأَدْرَكُوا قِيَمَةَ النِّحْوِ الْجَمَالِيَّةِ، وَقَانُونَ التُّوَارِدِ فِي اللُّغَةِ، فَدَرَسُوا الْإِتْسَاعَ بِأَنْوَاعِهِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَاسْتَنْبَطُوا قَوَاعِدَ النِّظامِ التَّرْكِيبِيِّ، وَطَفَّقُوا يَقْيِسُونَ عَلَيْهَا. وَلَمْ يَكُنِ التَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ عِنْدَهُمْ مَحْصُورًا فِي الْمَوْضُوعَاتِ النَّحْوِيَّةِ فَحَسْبَ، بَلْ امْتَدَّ إِلَى تَفْاسِيرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَشُرُوحِ الشُّعْرِ الْقَدِيمِ، وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى أَهْمِيَّتِهِ الْبَالِغَةِ فِي فِقْهِ النُّصُوصِ وَإِدْرَاكِ مَقَاصِدِهَا، وَاخْتِمْتِ الْبَحْثُ بِخَاتِمَةٍ تَضَمَّنَتْ أَهَمَّ النُّتَاجِ الَّتِي خُلِصَ إِلَيْهَا.

(*) عَضُو هَيْئَةِ تَدْرِيسِ بَكَلِيَّةِ الْأَدَابِ، قِسمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، جَامِعَةِ حَلَبِ، سُورِيَّةِ.

البحث:

شاع مصطلح «التحليل النحوي» في جُلِّ الدراسات اللغوية الحديثة، حتى إننا لا نكاد نقفُ على بحثٍ يَتميزُ بطابعِ العَصْرِ إلا واجهنا به في سياقٍ أو أكثر، ويَلحظُ المنتبِعُ أن هذا المصطلح يردُ بمفاهيمٍ عديدةٍ، فقد يرادُ به دراسةُ النظامِ التركيبيِّ للغة ما، كما يُقصدُ به عند بعض الباحثين دراسةُ النظامِ التركيبيِّ للغةِ العربيةِ، فضلاً عن يَريدُ به التَّطبيقَ الإعرابيَّ التَّعليميَّ الذي يشملُ القضايا الصَّرْفِيَّةَ مع النُحُوِيَّةِ.

ولا شكُّ في أن هذا الاختلافَ في الدلالةِ المرادَةِ بالمصطلح يؤدي بنا إلى أن نناقشَ ونستعرضَ قضايا عديدةً، فنقفُ عند كلمة «تحليل» لنتبيِّن المقصودَ بها، ثم كيف تضافرت مع كلمة «نحو» وشكَّلتُ مصطلحاً معيَّناً، بعد ذلك ننتقل إلى الباحثين الذين استخدموا المصطلح، ونتعرَّفُ، ما قصدوه به للتوصُّلِ بعد مناقشتهم إلى مفهومٍ معيَّن لـ «التحليل النحوي»، ثم نعرض بعد تحديد المفهومِ طبيعَةَ التحليلِ النحويِّ في درسنا النُحويِّ القديم، وذلك من حيثُ البداية وعلاقتهُ بتجريدِ القواعدِ وتعليمها وعناصرِ النظامِ اللغويِّ المختلفةِ وغيره.

تعود كلمة «تحليل»^(١) التي هي مصدر «حلَّل» إلى الثلاثي «حلَّ»، ويذكر صاحب (مقاييس اللغة) أن أصل «حلَّ» هو فتح الشيء، لا يَشِدُّ عنه شيءٌ، ومنه حلَّلتُ العقدة، وحلَّ المسافر: نزل، لأنه يحلَّ ما شدَّ وعقد، و«الحلال» الذي ضدَّ الحرام، كأنه من حلَّلتُ الشيءَ إذا أبحتَه، وأوسعتَ الأمرَ فيه^(٢).

وتطالعنا كلمة «تحليل» بمعنى إباحة الأمر وجعله حلالاً. يقال: حلَّلتُ اليمينَ أحلَّها إذا أبحتَها^(٣)، والتَّحليلُ ضدُّ التَّحريمِ^(٤).

(١) للتوسُّع في دراسة التطوُّر الدلالي لكلمة «تحليل» انظر: قدور، أحمد: العربية الفصحى المعاصرة ص ٩١ - ٩٤.

(٢) ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة ٢/٢٠-٢١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) الجوهري، إسماعيل بن حماد، تاج اللغة وصحاح العربية ص ١٦٧٥.

ثم تطوّرت الدلالة بالتوسُّع حتى قيل لكل شيءٍ لم يبلغ فيه «تحليل»^(١)، فأضحى التَّحْفِيفُ أو التَّوَسُّطُ من دلالات الكلمة.

وتتطوّر الدلالة بالنقل في مجال الكيمياء لتعني تذويب المادّة المدروسة، إذ يشير صاحب (مفاتيح العلوم) إلى أن «التَّحْلِيلَ أن تجعل المنعقدات مثل الماء»^(٢).

غير أن الدلالة الشائعة في العصر الحديث، وهي إرجاع الأمر إلى عناصره المكوّنة له، تبدو غير موجودة في المعجمات القديمة^(٣)، ويظنُّ أنها جاءت بعدما أُشربت كلمة «تحليل» دلالة الكلمة الأجنبية^(٤) " (E) Analysis" ، " (F) Analyse" التي تدلُّ على منهج عام يراد به تقسيم الكلِّ إلى أجزائه المكوّنة له^(٥).

وبذلك أصبحنا نطالع كلمة «تحليل» بهذا المعنى، فنشكّل مع كلمة أخرى مصطلحاً معيَّناً في مجالٍ ما، إذ يقال مثلاً: تحليلُ الدَّم، والتَّحْلِيلُ الرِّياضِيُّ، والتَّحْلِيلُ الطَّبِيعِيُّ، والتَّحْلِيلُ النَّقْدِيُّ، والتَّحْلِيلُ فِي الأَدبِ، وتحليلُ النَّصِّ، والتَّحْلِيلُ النَّحْوِيُّ، وغير ذلك...^(٦).

وإذا ما تتبعنا المؤلفات التي وردَ فيها مصطلحُ «التَّحْلِيلِ النَّحْوِيِّ» لاحظنا أن بعضَ الباحثين استخدمه في سياقٍ ما من غير تعريفٍ، وبعضهم الآخر وقف عنده وعرّفه.

ولعلَّ أوَّلَ من يطالعنا باستخدام المصطلح في الدراسة اللغوية تمام حسّان، فيرد عنده مرّاتٍ عديدة في غير سياقٍ، ويطلقه على الدراسة التي تتناول النظام التركيبيّ قديمة أو حديثة، ويظهر من استخدامه أنه يريد به تجزئة النظام التركيبيّ أو تفكيكه، لمعرفة عناصره

(١) معجم مقاييس اللغة ٢١/٢.

(٢) الخوارزمي، محمد بن أحمد: مفاتيح العلوم ص ١٤٩.

(٣) العربية الفصحى المعاصرة ص ٩١، ويحسن بنا ههنا أن نذكر أن المعجمات القديمة أشارت إلى أن حلَّ العقدة هو إرجاعها إلى ما كانت عليه قبل أن تعقد، أي: إرجاعها إلى أصلها، وبذلك قد يكون هذا المعنى نواة للمعنى الذي أشارت إليه المعجمات الحديثة، وهو «إرجاع الأمر إلى عناصره المكوّنة له».

(٤) المصدر نفسه ص ٩٢.

(٥) مرعشلي، نديم وأسامة: الصحاح في اللغة والعلوم ص ٢٢٥ - ٢٢٦، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط ١٩٤/١، والبستاني، بطرس: محيط المحيط ص ١٨٩.

(٦) الصحاح في اللغة والعلوم ص ٢٢٥، والمعجم الوسيط ١٩٤/١، وهبة، مجدي، والمهندس، كامل: معجم المصطلحات العربية للغة والأدب ص ٥٢، وخياط، يوسف، ومرعشلي، نديم: المصطلحات العلمية والفنية ١٧٠/١ - ١٧٢، وعكاشة، ثروت: المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية ص ١٧.

التي يتشكّل منها^(١). ثم شاع المصطلح بهذا المفهوم عند كثير من الباحثين^(٢)، حتى غدا عنواناً يتصدّر بعض المقالات^(٣)، والرّسائل الجامعية^(٤).

غير أن استخدام المصطلح بمفهوم ما لا يكفي لتحديد الدلالة تحديداً علمياً دقيقاً، مما دفع بعض الباحثين إلى أن يقف عند المصطلح ويشرحهُ، فالتحليل النحوي، يرد في سياق التعليم، إذ على الطالب «أن يستطيع تحليل الكلام تحليلاً نحوياً يكشف عن فهم الوظائف المعنوية للكلمات، وما يستوجبه ذلك من ضبط خاص وترتيب معين في نسق الجملة»^(٥). يتبين من هذا الكلام أن التحليل النحوي يقتصر على تناول النظام التركيبي، ليعرف الدارس المعاني النحوية التي تشغلها الكلمات في التركيب، وما تقتضيه القواعد المستخلصة لهذه المعاني، غير أنه شرح مختصر، اقتصر على الغاية من التحليل النحوي فقط، ولم يبين لنا العناصر التي تجب مراعاتها والنظر إليها، حتى تعرف المعاني النحوية للكلمات، أي: لم يبين ماهية التحليل النحوي، فترك الوسيلة، وتحدث عن الغاية، وبذلك جاء هذا الشرح ناقصاً لا يفي بالمطلوب.

ونقف عند تعريف مفصل يتطرق للعناصر المشكلة للتحليل النحوي، وذلك عندما يقول: «والتحليل النحوي الذي نريد هو تمييز العناصر اللفظية، الدلالية والتشكيلية، المكوّنة للعبارة، بعضها من بعض، بالاعتماد على أدلة المقام والمقال، وظواهر الصوت والشكل والتركيب، لدراسة تلك العناصر في إطار السياق المحيط بها، وتحديد أنساقها وأنماطها،

(١) انظر مثلاً: حسّان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦-١٧، ١٨٩، ٢٦٠، وحسّان، تمام: ضوابط التوارد، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج ٥٨ ص ٣٠٦ - ٣٢١، وحسّان، تمام: الأصول ص ٦٦.

(٢) انظر مثلاً: أبو المكارم، علي: أصول التفكير النحوي ص ٢٢، والرّاجحي، عبده: النحو العربي والدرس الحديث ص ١٢٧-١٥٨، وزهران، البدرابي: ظواهر قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية بين القدماء والمحدثين ص ١٩، ١٠٤-١٠٥، والسعران، محمود: علم اللغة (مقدمة للغرائب العربي)، ص ٢٠٩، وعبّادة، محمد إبراهيم: الجملة العربية ص ١٧٩، والموسى، نهاد: - تحقيق في الحال - هل تقع في العربية نفيًا؟ مجلة اللسان العربي مج ١٧ ج ١ ص ٤١.

(٣) انظر مثلاً: السيد، عبد الحميد مصطفى: التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، مجلة البلقاء مج ٢ ع ١ ص ٢٩.

(٤) هناك رسالة بعنوان «الجوانب الدلالية للتحليل النحوي في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الرابع الهجري» للباحث محمد أحمد خضير، مسجلة في جامعة القاهرة، بإشراف محمود فهمي حجازي، ولا ندري أنوقشت أم لا، انظر: مجلة أخبار التراث العربي ع ٥٥ - ٥٩ ص ٣٠.

(٥) إبراهيم، عبد العليم: النحو الوظيفي ص ٤١٨.

وخصائصها ووظائفها، وما بينها من علاقات وتبادل للمعاني الإعرابية والصرفية خاصة، والنحوية عامة، وما فيها من تبدل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة... بغية كشف صورة النظم الذي يسودها، والوظائف التي تقوم بها، والدلالات التي تؤديها متعاونة في حيز التركيب الصرفي، والتركيب الإعرابي، والسياق العام للتعبير^(١). وقد ترك المؤلف بعض الألفاظ في التعريف من غير توضيح معتمداً على فهم القارئ، في معرفة المقصود، مثل الفرق بين «المقام والمقال» و«السياق»، والمقصود بالمعاني «الإعرابية» و«الصرفية» و«النحوية»، و«الأنساق» و«الأنماط» و«التركيب الصرفي»، وهي أمور لا تؤثر في فهم القارئ، للتعريف، فالمستخلص أن التحليل النحوي عنده هو معرفة العناصر التي تتكون منها العبارة، وليس اللفظ المفرد، أي: معرفة العناصر التي يتشكل منها النظام التركيبي، وأن هذه العناصر بعضها لغوي، وبعضها الآخر غير لغوي.

إذن نلاحظ مما تقدم عند الباحثين الذين استخدموا المصطلح والذين وقفوا عنده وعرفوه أن التحليل النحوي يتناول النظام التركيبي، ويبدو أن كيفية التناول تتم بتفكيك النظام التركيبي للعبارة، وذلك لمعرفة عناصره التي يتشكل منها، بأن تحدد، وتبين معانيها، وخصائصها، وكيفية انتظامها، وعلاقة بعضها ببعضها الآخر، وما يتصل بها من قضايا أخرى، تتصافر مجتمعة في تشكيل النظام التركيبي.

وإذا اتفق الباحثون على أن موضوع التحليل النحوي هو النظام التركيبي فإنهم اختلفوا في منهج التحليل النحوي في العربية، إذ ثار بعضهم على المنهج القديم، وقدم نظرية جديدة^(٢)، على حين اعتمد بعضهم الآخر ذلك المنهج في التحليل، ولعل خير من يمثل أصحاب الاتجاه الأول تمام حسّان، فقد رأى أن التحليل النحوي عند القدامى لم يسر على منهج سليم، وذلك لأنهم أهملوا معاني الأساليب النحوية، كالإثبات والنفي والشروط والتأكيد وغيره، ولم يعطوا المعاني التركيبية عناية كافية، كذلك أهملوا السياق. ومن ثم وقعوا في أخطاء منهجية خطيرة^(٣). ولا شك أن تمام حسّان بالغ في مأخذه على المنهج

(١) قباوة، فخر الدين: المورد النحوي الكبير ص ٨ - ٩.

(٢) هناك من عرض منهجاً معيناً في التحليل يخالف المنهج القديم، ولكنه لم يشر إلى اعتماده أو رفضه، مثل عبده الراجحي في كتابه: النحو العربي والدرس الحديث، ومحمد إبراهيم عبادة في كتابه: الجملة العربية.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦ - ١٧.

القديم في التحليل الذي سنتعرف طبيعته بعد قليل، مع أنه قدّم بعض الأفكار التي لا يمكن تجاوزها^(١).

أمّا الذين اعتمدوا منهج القدامى في التحليل، فمنهم من استخدم المصطلح عندما درس بعض القضايا النحوية التي تناولها القدامى، ولم تكن غايته أن يُحدّد ميدان التحليل النحوي وما ينبغي أن يتناول^(٢)، ومن أصحاب هذا الاتجاه من عرّض أمثلة ونماذج تطبيقية تبين القضايا التي يدرسها التحليل النحوي^(٣)، غير أن ما قدّم هو نماذج من التطبيق الإعرابي التعليمي، ويبدو أن هذا التطبيق لا يعدّ صورة دقيقة للتحليل النحوي، لغير سبب، منها أن القضايا التركيبية التي تناولها التطبيق الإعرابي هي جزء مختصر مما يتناوله التحليل النحوي، فهي انعكاس للهيكل النحوي المجرد في قواعد، وهذا الهيكل هو جزء من عملية التحليل التي تبدو أوسع بكثير، ثم إن هذا التطبيق الإعرابي الذي قدّم عدّ التحليل الصرفي جزءاً من التحليل النحوي، على الرغم من أننا نستخلص أن التحليل النحوي ميدانه النظام التركيبي، وربما اعتقد أن مفهوم النحو عند أسلافنا يراد به النحو والصرف، لأنهم يريدون به ذلك أحياناً في مؤلفاتهم التعليمية، ومن ثم توسّع بعض المحدثين في مفهوم التحليل النحوي بناءً على ذلك، غير أن هذا الاعتقاد غير دقيق، لأن تعريفات النحو التي اطلعنا عليها لم تذكر الصرف^(٤)، حتى إن بعضها يوضح حدود النحو عندما يقصره على معرفة قواعد النظام التركيبي^(٥)، ويبدو أنه من الأفضل أن

(١) من هذه الأمور دراسة القرائن، انظر: المصدر نفسه ص ١٨٩ - ٢٢١، فعلى الرغم من أن القدامى أشاروا إلى هذه الأمور فإن دراسته لها تضيف جديداً.

(٢) تحقيق في الحال هل تقع في العربية نفيًا؟ ص ٤١، والتحليل عند ابن هشام الأنصاري ص ٢٩.

(٣) النحو الوظيفي ص ٤١٩، والمورد النحوي الكبير، وذلك في التطبيقات التي يحتويها.

(٤) انظر مثلاً: ابن السراج، أبو بكر محمد: الأصول في النحو ١/٣٥، وأبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد: التكملة ص ٣، والسكاكي، يوسف بن أبي بكر: مفتاح العلوم ص ٤١، وابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن: المغرب ١/٤٥، والسيوطي، جلال الدين: الاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٣ - ٢٤، وابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان: أسرار النحو ص ٧٥، والصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على الأشموني ١/١٦، وإذا كان ابن جنّي قد ذكر بعض القضايا الصرفية عندما عرف النحو في كتابه الخصائص ١/٢٤ فإنه نبه في موطن آخر على أن الصرف علم آخر غير علم النحو، انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ص ٢ - ٤.

(٥) انظر مثلاً في التعريفات التي وردت في كل من المؤلفات الآتية: مفتاح العلوم ص ٤١، والمغرب ١/٤٥، والاقتراح في علم أصول النحو ص ٢٣ - ٢٤، وللمزيد انظر: التهانوي، محمد علي الفاروقي: كشّاف اصطلاحات الفنون ١/٢٢٣.

نطلق على هذا النمط من التطبيق مصطلح «التحليل الإعرابي»، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين^(١).

وإذا كان موضوع التحليل النحوي هو النظام التركيبي فإن حدوده تقتصر على دراسة عناصر هذا النظام وما يتصل بها من قضايا لغوية وغير لغوية، أما ما يتعلق باللفظ في حال إفراده وعزله عن نظام تركيبي معين فإنه لا يدخل ضمن عملية التحليل النحوي.

وقد كان هذا التحليل الأداة التي تبني القواعد، وتحافظ عليها، وتعلمها، إذ بدأ العمل به بعد قبول الشواهد التي تمثل العربية الفصيحة، وذلك لمعرفة نظامها التركيبي، ومن ثم كان وسيلة لتجريد القواعد التي يتشكل منها هذا النظام. وإذا خرج الشاهد الذي قبل على القاعدة الأصلية فإن التحليل النحوي هو الأداة التي تحمي الشاهد والقاعدة، فقد يكون وسيلة لتوليد القواعد الفرعية عند بعض النحاة الذين يحرصون على عدم التأويل والأخذ بالظاهر، وبذلك يحمي الشاهد، ويولد قاعدة فرعية، وقد يكون وسيلة للحفاظ على القواعد الأصلية بتأويل ما خرج عليها عند بعض النحاة الآخرين، فيحمي القواعد الأصلية بهذا العمل. ثم أصبح هذا التحليل وسيلة يستخدمها المعلمون لمن يبتغي معرفة القواعد التي جردت، وذلك من خلال الأمثلة التطبيقية التي يعرضونها.

وقد راعى النحاة في تحليلهم ما يتصل بالنظام التركيبي من أمور، فأخذوا مثلاً قضايا السياق (المقام والسياق اللغوي) بالحسبان، كأن يقولوا: يحذف الفعل أو المبتدأ لدلالة المقام عليه^(٢)، ويحذف الفعل أو المفعول به أو الموصوف أو غيره لدلالة الكلام عليه^(٣). ويحذف من الكلام استخفافاً لكثرة الاستخدام^(٤). كما راعى النحاة معطيات السياق التي تجعل عنصراً نحوياً أو أسلوبياً يحتمل غير معنى^(٥). إذن لم يهملوا الأدلة السياقية التي

(١) الأنطاكي، محمد: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ٢/٢٦٦، والساقني، فاضل مصطفى: أقسام الكلام العربي من حيث الكل والوظيفة ص ٩ - ١٠.

(٢) سيبويه، عمرو بن عثمان: كتاب سيبويه ١/١٢، ٢٦٦، ٣٤٥.

(٣) المصدر نفسه ١/٨٥، ١٣٢، ٢٥٧، ٢٨١ - ٢٨٢، ٢٤٦/٢.

(٤) المصدر نفسه ١/٢٨٠، ٣٢٧.

(٥) ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب ص ٥٥.

يعتمدها المتحدثُ فيما يحذف أو التي تُسهمُ في تعدد المعنى النحوي، فأدركوها وراعوها عندما جردوا القواعد، مما يجعل نقد تمام حسان^(١) لهم غير دقيق.

وتبين لهم في تحليلهم أن هناك بعض العبارات التي تحتل غير معنى، بسبب الغموض في بنيتها التركيبية^(٢)، وهي ظاهرة شائعة في مختلف اللغات الإنسانية^(٣)، فوقفوا عندها، وبيّنوا الأوجه التي تحتلها^(٤).

كما ميّزوا في تحليلهم بين مستويات الأسلوب، ففرّقوا بين الشعر وغيره، واستنبطوا قواعد خاصة بالشعر لا تجوز في الكلام العادي^(٥)، وعندما جردوا قواعد فرعية خرجت على الأصل تلمسوا أهمية النحو الجمالية^(٦)، ثم أكدوا على أن سر الإبداع يعود إلى توخي معاني النحو^(٧).

ولا شك أنهم لم يقتصروا على تحليل المبنى حتى أدركوا قيمة النحو الجمالية، وإنما تم هذا بعد أن امتدّ بصرهم، ليبين العلاقة بين المعنى المعجمي للمفردات ومعنى المبنى أو المعنى الوظيفي^(٨)، وذلك من خلال إدراكهم قانون التوارد^(٩)، فدرسوا الاتساع في اللغة بأنواعه المختلفة، كالإسناد المجازي^(١٠)، والتضمن^(١١)، وإسناد اسم المعنى إلى اسم

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٦ - ١٧.

(٢) التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري ص ٥٩.

(٣) عبده، دادو: التقدير وظاهر اللفظ، مجلة الفكر العربي ع ٨ - ٩ ص ٧.

(٤) كتاب سيبويه ١/١٥٦ - ١٥٧.

(٥) المصدر نفسه ١/٢٦ - ٢٢.

(٦) المصدر نفسه ١/٥٦، وللمزيد: سلمان، عدنان محمد: الاستقراء في النحو ص ١٧٦ - ١٧٧.

(٧) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز ص ٦٢، ٦٦، ٦٧.

(٨) المقصود بمعنى المبنى أو المعنى الوظيفي هو معنى الأجزاء التحليلية، الصوتية والصرفية والنحوية للعبارة، انظر: الأصول ص ٣٢٥، والمراد في هذا السياق هو معنى الأجزاء النحوية التي جردتها النحاة في قواعد، من خلال بيان معانيها وعلاقة بعضها ببعضها الآخر.

(٩) المقصود بالتوارد هو المناسبة المعجمية بين الألفاظ التي تتوالى في التركيب، انظر: ضوابط التوارد ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

(١٠) كتاب سيبويه ١/٢١٢، وللمزيد: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن ٣/٢٢٤.

(١١) كتاب سيبويه ١/١٢٤ - ١٢٦، وللمزيد: معاني القرآن ٢/١٦٢، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب ٣/١٨٩.

الذات^(١)، أو وصف اسم الذات باسم معنى^(٢)، أو إسناده إلى اسم ذات ليس من جنسه بالتشبيه^(٣)، أو غيره من أنماط الاتساع الأخرى^(٤).

وبعد ما حلَّ النُحاة النظامَ التركيبيَّ، واستخرجوا قواعدَهُ بدؤوا يقيسون عليها، ويولّدون مسائلَ للتّمرين، ثم يحلّون هذه المسائل لغاية تعليميّة، فَتَطوَّرَ بهم الأمر حتى ولّدوا جملاً مقيسةً، من المحال أن يتحدثَ بأمثالها ابن اللغة^(٥)، غير أنها على الرغم من استحالة وجودها الواقعي بينت الطاقة التجريدية الإبداعية للنحو، فجعلونا بها نلمسُ الصّلةَ المعروفةَ بين النّحوِ والرياضياتِ والمنطقِ^(٦).

ولا يَنْحَصِرُ التحليلُ النّحويُّ في مؤلّفاتِ النّحوِ، وإنّما يتناثرُ أيضاً في المؤلّفات التي تُفسِّرُ النّصوصَ، فقد يتوقّفُ فَهْمُ النّصِّ أو ترجيحُ فهمٍ على غيره على أمرٍ ما من أمور النّحوِ، لذلك نرى قضايا التحليلِ النّحويِّ منتشرةً في تفاسيرِ القرآنِ الكريمِ، وشروحِ الشّعرِ القديمةِ، ونظراً لأهمية النّحوِ في فهمِ المعنى الدلاليِّ العامِّ اشترطوا أن يكون مفسرُ القرآنِ الكريمِ ذا معرفةٍ بالنّحوِ^(٧).

(١) أبو عبيدة، معمرُ بنِ المُثنّى: مجاز القرآن ٢/٢٥٩.

(٢) كتاب سيبويه ٢/٢٧، ٣١، ١١٩.

(٣) المصدر نفسه ٢/٢٩.

(٤) المصدر نفسه ١/٤٨ - ٢/٤٩، ٤٧ - ٤٨، ٣١٩ - ٣٢٥، ٣٥٩.

(٥) انظر مثلاً: المقتضب ٢/٥٩، ٦٤، ٢٩٧ - ٣٠١.

(٦) زكريا، ميشال: الألسنية التوليدية التحولية وقواعد اللغة العربية ص ٧٤ - ٧٨، والفهري، عبد القادر الفاسي: اللسانيات واللغة العربية ص ٢٥ - ٢٦.

(٧) أبو حيّان النّحوي، أثير الدين محمد بن يوسف: البحر المحيط ١/١٠٦.

خاتمة

وهكذا نخلص مما تقدم إلى أن التحليل النحوي مصطلح حديث العهد شاع بمفاهيم متنوّعة، ويُقصدُ به دراسة عناصر النظام التركيبي، وذلك بتحديدِها، وتفسيرِها، ومعرفة معانيها، وخصائصها، وكيفية انتظامها، وعلاقة بعضها ببعض، وما يتصلُ بها من قضايا أخرى، تتضافرُ مجتمعةً في تشكيل النظام التركيبي. كما تبين أنه عند أسلافنا الأداة التي جردت القواعد والتي تعلمها في أن معاً، وأنه سار عندهم على منهج يراعي ما يحيطُ بعناصر النظام التركيبي من قضايا سياقية، مثلما راعى طبيعة اللغة الإنسانية، عندما تولد بعض التراكيب التي تحملُ في بنيتها النحوية، وقادهم هذا التحليلُ أيضاً إلى أن يفرقوا بين مستويات الأسلوب ليَلتمسوا أهمية النحو الجمالية، بعدما بينوا العلاقة بين المعنى المعجمي ومعنى المبنى الذي يقتصرُ عليه التطبيق الإعرابي. وكما أدى تحليلهم إلى تجريد القواعد قادم أيضاً إلى توليد المسائل المقيسة، وتحليلها، ولا شك أن انتشاره في الشروح والتفاسير دلالة على أهميته الكبيرة في فهم النصوص.

مصادر البحث ومراجعته

- ١- الاستقراء في النحو: سلمان، عدنان محمد، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج ٣، مج ٣٥، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.
- ٢- أسرار النحو: ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان، تحقيق أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د.ت.
- ٣- أصول التفكير النحوي: أبو المكارم، علي، كلية التربية بالجامعة الليبية، ليبيا، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٢ - ١٩٧٣م.
- ٤- الأصول «دراسة أستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب»، حسّان، تّمّام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.
- ٥- الأصول في النحو: ابن السّراج، أبو بكر محمد بن سهل، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.
- ٦- الاقتراح في علم أصول النحو: الجلال السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس برس، ط: ١، ١٩٨٨م.
- ٧- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، السّاقى، فاضل مصطفى، مكتبة الخانجي، ١٣٩٧هـ = ١٩٧٧م.
- ٨- الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية «النظرية الألسنية»، زكريال، ميشال، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ط: ١، ١٩٨٣م.
- ٩- تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٦م.
- ١٠- تحقيق في الحال هل تقع في العربية نفيًا؟: موسى، نهاد، مجلة اللسان العربي، مج ١٧ ج ١، جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم بالرباط، ١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م.
- ١١- التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري: السيد، عبد الحميد مصطفى، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، جامعة عمان الأهلية، الأردن، مج ٢، ع ١٤، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.
- ١٢- تفسير البحر المحيط: أبو حيان النحوي، أثير الدين محمد بن يوسف، تحقيق عادل

- أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: ١، ١٤١٣ - ١٤١٦ هـ = ١٩٩٣ - ١٩٩٥ م.
- ١٣- التّقدير وظاهر اللفظ: عبده، داود، مجلة الفكر العربي، ع ٨ - ٩، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٨ - ١٩٧٩ م.
- ١٤- التّكلمة: أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، تحقيق حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، ط: ١، ١٤٠١ هـ = ١٩٨١ م.
- ١٥- الجملة العربية «دراسة لغوية نحوية»، عبادة، محمد إبراهيم، منشأة دار المعارف، الإسكندرية، مطبعة التّقدم، د.ت.
- ١٦- حاشية الصّبّان على الأشموني: الصّبّان، محمّد بن علي، دار إحياء الكتب العربيّة، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.
- ١٧- الخصائص: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، تحقيق محمّد علي النّجار، دار الهدى، بيروت، ط: ٢، د.ت.
- ١٨- دلائل الإعجاز: الجرجاني، عبد القاهر، تحقيق محمّد رضوان الدّاية وفاز الدّاية، دار قتيبة، دمشق، ط: ١، ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م.
- ١٩- الصّحاح في اللّغة والعلوم: مرعشلي، نديم وأسامة، دار الحضارة العربيّة، بيروت، ط: ١، ١٩٧٥ م.
- ٢٠- ضوابط التّوارد: حسّان، تَمَام، مجلة مجمع اللّغة العربيّة بمصر، ج ٥٨، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، مايو، ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م.
- ٢١- ظواهر قرآنيّة في ضوء الدّراسات اللّغويّة بين القدماء والمحدثين: زهران، البدر اوي، دار المعارف بمصر، ص: ٢، ١٩٩٣ م.
- ٢٢- العربيّة الفصحى المعاصرة «دراسة في تطوُّرها الدّلاليّ من خلال شعر الأخطل الصّغير»: قدّور، أحمد، الدّار العربيّة للكتاب بتونس، ١٩٩١ م.
- ٢٣- علم اللّغة «مقدّمة للقارئ العربيّ» السّعران، محمود، حمص، مطبعة الرّوضة، ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م. «تصوير».

٢٤- كشاف اصطلاحات الفنون: التهانوي، محمد علي الفاروقي، تحقيق لطفي عبد البديع، ترجم النصوص الفارسية عبد المنعم محمد حسنين، وراجعه، أمين الخولي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، ١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م.

٢٥- اللسانيات واللغة العربية: الفهري، عبد القادر الفاسي، دار توبقال بالدار البيضاء، ط: ١، ١٩٨٥م. أو منشورات عويدات ببيروت وباريس، ط: ٤، ١٩٨٦م.

٢٦- اللغة العربية معناها ومبناها: حسان، تمام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

٢٧- مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، دار الفكر، ط: ٢، ١٩٧٠م.

٢٨- مجلة أخبار التراث العربي: مجموعة من الباحثين، ع ٥٥-٥٩، مج ٥، معهد المخطوطات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بالقاهرة، ١٤١٢هـ = ١٩٩٣م.

٢٩- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: الأنطاكي، محمد، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت.

٣٠- محيط المحيط: البستاني، بطرس، مكتبة لبنان، ١٩٧٩م.

٣١- المصطلحات العلمية والفنية: خياط، يوسف، ومرعشلي، نديم، دراسة لسان العرب، بيروت، ١٩٧٠م.

٣٢- معاني القرآن: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، حقق الجزء الأول والثاني أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٩٥٥م، وحقق الجزء الثالث عبد الفتاح شلبي، وراجعه علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧٢م.

٣٣- معجم المصطلحات العربية للغة والأدب: وهبة، مجدي، والمهندس، كامل، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٤- معجم مقاييس اللغة: ابن فارس، أبو الحسين أحمد، تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط: ٢، ١٣٩٢هـ = ١٩٨١م.

٣٥- المعجم الموسوعي للمصطلحات الثقافية «إنكليزي، فرنسي، عربي»: عكاشة، ثروت، مكتبة لبنان، الشركة المصرية العالمية، د.ت.

٣٦- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار أمواج، ودار الفكر، بيروت، ط: ٢، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.

٣٧- مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، منشورات جامعة حلب «تصوير».

٣٨- مفاتيح العلوم: الخوارزمي، محمد بن أحمد، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ١٣٤٢هـ.

٣٩- مفتاح العلوم: السكاكي، يوسف بن أبي بكر، المطبعة الأدبية بمصر، ١٣١٧هـ.

٤٠- المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٤١- المقرَّب: ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، دن، ط: ١، ١٣٩١هـ = ١٩٧١م.

٤٢- المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني: ابن جنِّي، أبو الفتح عثمان، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، القاهرة، ١٩٥٤م.

٤٣- المورد النحوي الكبير: قباوة، فخر الدين، دار طلاس، دمشق، ط: ٤، ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م.